

تفاؤل كبير لقطاع النقل الجوي عند فتح الدول لحدودها

6 يونيو 2021 (جنيف) -- أصدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" وشركة توريزم إيكونوميكس توقعاتهم على المدى البعيد فيما يتعلق بتعافي طلب المسافرين بعد أزمة كوفيد-19، والتي تؤكد على رغبة الأفراد بالسفر في المدى القريب والبعيد.

وتسلط هذه التوقعات الضوء على أهمية الجهود الحكومية الرامية إلى تطبيق عمليات أكثر كفاءة وتعزيز عملية التحول في قطاع الطاقة، ليوصل قطاع الطيران تقديم مزايا اجتماعية واقتصادية على نحو مستدام وتلبية الطلب على المدى البعيد، بما فيها:

- من المتوقع أن يزداد عدد المسافرين العالميين في عام 2021 بنسبة 52% مقارنة بالمستويات المسجلة قبل أزمة كوفيد-19 (2019).
- من المتوقع أن يزداد عدد المسافرين العالميين في عام 2022 بنسبة 88% مقارنة بالمستويات المسجلة قبل أزمة كوفيد-19.
- من المتوقع أن يزداد عدد المسافرين العالميين في عام 2023 بنسبة 105% مقارنة بالمستويات المسجلة قبل أزمة كوفيد-19.
- من المتوقع أن يصل عدد المسافرين العالميين إلى 5.6 مليار مسافر بحلول عام 2030. وتأتي هذه التوقعات بنسبة 7% أقل من التوقعات الصادرة قبل كوفيد-19، ما يعني خسارة تقديرية في مستويات النمو من 2-3 سنوات بسبب الأزمة.
- تشير التوقعات للفترة اللاحقة لعام 2030 إلى تباطؤ السفر الجوي نظراً لضعف التركيبة السكانية والافتراضات المرتبطة بتحرير السوق المحدود، ما يحقق متوسط نمو سنوي بنسبة 3.2% بين عامي 2019 و2039. وسجل الاتحاد الدولي للنقل الجوي توقعات نمو بنسبة 3.8% لهذه الفترة قبل كوفيد-19.

ويشهد عدد المسافرين انتعاشاً هو الأقوى مقارنةً بالانتعاش الذي تسجله إيرادات المسافرين عن الكيلومتر الواحد، والتي من المتوقع أن تنمو بمعدل سنوي 3% بين 2019 و2039، ويعود ذلك إلى التوقعات بازدهار الأسواق المحلية مثل الصين التي تسجل أعداد مسافرين أكبر ومسافات أقصر.

وتعليقاً على الموضوع، قال ويلي والش، المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي: "أشعر بتفاؤل كبير تجاه واقع قطاع الطيران الذي يواجه أخطر وأكبر أزمة في تاريخنا. وستساهم الزيادة السريعة في عدد الأفراد الحاصلين على اللقاح والتطورات المرتبطة بالفحوصات في عودة الحياة للقطاع في الأشهر القادمة، ما سيحفز بدوره الأفراد على السفر مجدداً".

وأضاف والش: "يتمثل التحدي الأهم حالياً في إعادة فتح الحدود وإلغاء إجراءات الحجر الصحي وإدارة شهادات التطعيم ونتائج الفحوصات رقمياً. كما يتعين علينا أن نؤكد للعالم التزام تطلعات قطاع الطيران على المدى البعيد

بممارسات الاستدامة، حيث تتطلب هذه التحديات التعاون الوثيق بين الحكومات والقطاع، ونحن على أتم الاستعداد لذلك، لكن نعتقد أن الحكومات لا تعمل بالسرعة اللازمة".

انتعاش القطاع على المدى القريب

سنلقي أزمة كوفيد-19 بآثارها لسنواتٍ عديدة، إلا أن جميع المؤشرات تؤكد على رغبة الأفراد الكبيرة بالسفر مجدداً:

- ترتبط جهود إعادة فتح الحدود بحدوث ارتفاع سريع في نسبة الحجوزات. ومن أحدث الأمثلة على ذلك القفزة الكبيرة بنسبة 100% التي سجلتها الحجوزات من المملكة المتحدة إلى البرتغال حال الإعلان عن القائمة الخضراء مطلع شهر مايو.
- الاقتصاد قوي ويمكن أن يدعم نمو قطاع السفر، حيث استقرت مستويات الإنتاج الصناعي في فبراير 2021 عند نسبة 2% فوق مستويات فبراير 2019.
- جمع العملاء مدخراتهم خلال فترة الإغلاق، وتجاوزت هذه المدخرات في بعض الحالات نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ينبغي أن تتجاوز معدلات التطعيم في البلدان المتقدمة (باستثناء اليابان) نسبة 50% من تعداد السكان بحلول الربع الثالث 2021.

وأضاف والش: "تمثل هذه الأرقام دعوةً واضحة تحث الحكومات على الاستعداد، إذ يساهم قطاع السياحة والسفر بشكلٍ أساسي في الناتج المحلي الإجمالي. وتأثرت سبل حياة الأفراد سلباً بهذه الأزمة، لذا يتعين علينا اتخاذ الخطوات اللازمة بسرعة لتجنب التعرض لأضرار اقتصادية واجتماعية أكبر على المدى البعيد. وتستطيع الحكومات تسهيل العودة الآمنة لحركة الاقتصاد من خلال السياسات التي تتيح السفر بدون قيود للأفراد ممن حصلوا على اللقاح واختبار البدائل لأولئك الذين لا يمكنهم الحصول على لقاح. كما يتوجب على الحكومات تجهيز العمليات لإدارة اللقاح أو الفحوصات رقمياً، ما يضمن العودة الآمنة بكل فعالية".

الاستدامة

أوضح والش: "سيعود قطاع الطيران للنمو بسبب رغبة وحاجة الأفراد للسفر، ويتوجب علينا تلبية طلب العملاء على نحو مستدام، فهذه هي القواعد الأساسية التي تحكم أي عمل تجاري. ويدرك الجميع أن هذا يمثل تحدياً أكبر أمام قطاع الطيران مقارنةً بالقطاعات التي يمكنها الاعتماد على بدائل أخرى للطاقة. إلا أن دعم الحكومة سيساعدنا على تحقيق أهدافنا عبر العديد من الطرق".

وتلتزم شركات الطيران بخفض صافي الانبعاثات إلى نصف المستويات المسجلة في عام 2005 بحلول عام 2050. ويمتلك القطاع بالفعل سجل جيد فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات ونمو الطلب لكل رحلة مسافر حتى النصف منذ عام 1990 من خلال عوائد الكفاءة، لكن على الحكومات مجاراة هذه الممارسات أيضاً.

وعلاوةً على عوائد الكفاءة والتكنولوجيا، تعمل خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (أول خطة عالمية لتعويض الكربون في القطاع الصناعي) على تثبيت الانبعاثات من الرحلات الجوية الدولية عند المستويات المسجلة في عام 2019. وانطلقت عمليات التحول لاعتماد الطاقة منخفضة الكربون في قطاع الطيران باستخدام وقود الطيران المستدام الذي يشغل القطاع اليوم، على أن تتبعه الطائرات التي تعمل بالكهرباء والهيدروجين. وهناك الكثير



من الإجراءات التي يمكن اعتمادها للعمل بأقصى مستويات الكفاءة وبالحد الأدنى من الانبعاثات في مجال البنية التحتية وإدارة الحركة الجوية.

واختتم والش حديثه بالقول: "تمهّد الشراكات مع الحكومة للكثير من الفرص المميزة في جميع هذه المجالات، لكن لا يتم الاستفادة من مبادرات الاستدامة الفعالة على نحوٍ كافٍ. ولطالما كانت أوروبا سباقاً في إطلاق العديد من هذه المبادرات، فما الأسباب التي تمنع تطبيق مبادرة السماء الأوروبية الموحدة التي يمكن أن تقلّل الانبعاثات بنسبة تصل إلى 10% بشكلٍ فوري، إذ لا يوجد أي مبرر لهذا التأخير، فالتكنولوجيا موجودة منذ أكثر من عقدين من الزمن. كما يتعيّن علينا تفعيل الشراكات الخاصة بالاستدامة مع الحكومات على أرض الواقع".

[يمكنكم قراءة تقرير توقعات بانتعاش شبه كامل لقطاع الطيران بعد أزمة كوفيد-19](#)

-انتهى-